انتقال تونس: من شرعية الانتخاب إلى شرعية التوافق.

Tunisia's transition: from the legitimacy of the election to the legitimacy of consensus.

قادري نورالسدات . طالب دكتوراه
جامعة الجلفة زيان عاشور -الجزائر
sadatek12@gmail.com

بن حفاف سماعيل .-أستاذ محاضر –أ-
جامعة الجلفة زيان عاشور -الجزائر

تاريخ الارسال: 2021/02/20	**تاريخ القبول:** 2021/07/14	**تاريخ النشر**: 2022/01/25

ملخص:

سوف نتناول في هذه الدراسة المسار الذي عرفته المرحلة الانتقالية الأولى في تونس، والتي بدأت بإجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيس والذي أفضت نتائجه إلى تشكيل حكومة الترويكا الأولى والثانية هذه الحكومة قامت على منطق الشرعية الانتخابية وتم تقسيم الرئاسات الثلاثة فيها وفق المحاصصة الحزبية.

شهدت هذه المرحلة في تونس تجاذبات سياسية بخصوص المدى الزمني للمجلس التأسيس وكذا الصلاحيات الموكلة له والمتمثلة في صوغ الدستور.

إن تجاوز المدى الزمني للمجلس التأسيسي المحدد بسنة ادخل التجربة الديمقراطية في تونس في جدل قانوني وسياسي حول مشروعية المجلس التأسيسي والحكومة المنبثقة عنه، مما ادخل البلاد في أزمة سياسية زادتها الأوضاع الأمنية تفاقما، وكادت أن تأتي على التحول الديمقراطي في تونس.

بادرت أربع منظمات مجتمع مدني إلى إجراء حوار بين الفرقاء السياسيين انتهي إلى بناء توافق انتهى إلى صوغ دستور توافقي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

الكلمات المفتاحية: تونس؛ الانتقال الديمقراطي؛ التوافق؛ المجلس التأسيسي.

***المؤلف المرسل:** قادري نور السدات

Abstract:

In this study we will deal with the path of the first transitional phase in Tunisia, which began with the holding of the National Constituent Assembly elections, whose results led to the formation of the first and second Troika government, which was based on the logic of electoral legitimacy and the three presidencies were divided according to quotas. Partisan.

This stage in Tunisia witnessed political disputes regarding the timeframe for the Constituent Assembly, as well as the powers entrusted to it – drafting. the constitution.

Exceeding the timeframe for the council set by a year, it brought the democratic experience in Tunisia into a legal and political debate about the legitimacy of the founding council and the government emanating from it, which plunged the country into a political crisis that the security situation worsened and almost brought about the democratic transformation in Tunisia.

Four civil society organizations took the initiative to conduct a dialogue that ended with building consensus that led to the drafting of a consensus constitution and the formation of a national government and national unity.

Keywords: Tunisia ; Democratic transition; Compatibility ; Foundation Board.

مقدمة:

يتمثل الانتقال من شرعية الانتخاب إلى شرعية التوافق في المرحلة الانتقالية التونسية موضوع هذا المقال، الذي سيركز بالأساس على دور الفواعل الرئيسية سواء التي في السلطة او المعارضة، وكذلك الخيارات الإستراتيجية المتبعة في البناء المؤسسي الديمقراطي، كما يمثل تنازل حركة النهضة وشريكيها في الحكومة عن الحكم في تونس مفتاح فهم نجاح التجربة الديمقراطية التونسية. يرجع الفرد ستيبان احد ابرز علماء الانتقال الديمقراطي في العالم الثالث نجاح المرحلة الانتقالية في تونس الى فكرة التسامح المزدوج بين حزب حركة النهضة باعتباره يمثل التوجه الاسلاموي من جهة ، والتيارات العلمانية التي تمثل الحداثة وتدافع على علمنة الدولة ، من جهة أخرى، إن وجهة النظر هذه مقبولة لأنها قدمت اطارا تحليليا مهما لتجاوز حالة الاستقطاب الاسلامي العلماني ، لهذا ارتأينا في هذا المقال التركيز على الحد الادنى من التوافق في تونس والذي جنب

التجربة الديمقراطية التعرض للانتكاس ومنه فإن البحث في التوافق في التجربة التونسية قادنا إلى الإشكالية التالية

هل استدعت المرحلة الانتقالية في تونس الانتقال من شرعية الانتخاب إلى بناء شرعية التوافق ؟

أما من حيث المنهج فلقد اقتضت الدراسة استخدام منهج دراسة الحالة والذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المعمق لحالة فردية، قد تكون شخصا أو جماعة أو حقبة تاريخية، أو عملية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا كبيرا، أو أي وحدة أخرى في الحياة الاجتماعية".

كما تم تقسيم المقال الى عنصرين رئيسين تضمن كل عنصر منهما عنصرين فرعيين كالأتي

العنوان الرئيسي الاول : شرعية الانتخاب وازمة التسيير

العنوان الفرعي الاول : انتخاب المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة

العنوان الفرعي الثاني : الشرعية الانتخابية وأزمة التسيير

العنوان الرئيسي الثاني : الحوار وبناء شرعية التوافق

العنوان الفرعي الأول : الحوار والخروج من الازمة

العنوان الفرعي الثاني : المصادقة على الدستور وتشكيل الحكومة

الشرعية الانتخابية ومسار البناء الديمقراطي

سوف نعالج في هذا المحور بناء المؤسسات الديمقراطية في تونس بعد انتخابات المجلس التأسيس، وتشكيل حكومة الأغلبية، كما نتناول تداعيات هذه المؤسسات على مسار المرحلة الانتقالية.

- انتخابات المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة

دشنت تونس اول عملية انتخابية ديمقراطية بانتخابات المجلس الوطني التاسيسي في تشرين الاول/اكتوبر 2011 من خلال قانون انتخابي وفر الشروط اللازمة لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة ، سمحت لجميع المكونات السياسية بالمشاركة ، كما حققت المساواة بين الرجال والنساء من خلال المناصفة في القوائم العمودية بشكل التناوب ، كما منع قانون الانتخابات تغول اي حزب او تشكيلة سياسية في الانتخابات من خلال النظام النسبي وقانون اكبر البقايا؛ بلغ عدد القوائم التي تنافست على مقاعد المجلس

التأسيسي 1519 قائمة في27 دائرة انتخابية ، وبلغ عدد المترشحين لعضوية المجلس 11686 مترشحا تنافسوا على 217 مقعد؛ من خلال الارقام المقدمة حول العدد الاجمالي للمقترعين والذي بلغ 4,308,008 اي نسبة 52 بالمئة من اجمالي المسجلين؛ جرت الانتخابات في اجواء عادية وعرفت حضور هيئات رقابة دولية ومحلية شهدت جميعها منذ فتح مراكز الاقتراع الى اعلان النتائج عن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية . [1]

2ـ الترويكا :

هي اول تجربة حكم ديمقراطي في تونس منذ استقلالها العام 1956، اطلق على هذه الحكومة اسم الترويكا وذلك للإتلاف الحزبي الثلاثي الذي ادار تجربة الحكم في تونس بداية من 16 كانون الاول /ديسمبر 2011 ، وتكون الائتلاف الحزبي وفقا لنتائج انتخابات المجلس التأسيسي ، من حزب حركة النهضة الحائز على89 مقعد ، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الحائز على 29 مقعد ، حزب التكتل من اجل العمل والحريات الحائز على 20 مقعد ، يتشكل هذا التحالف من اسلاميين وعلمانيين وحقق ما مجموعه 138 مقعد من أصل 217 مقعد ، وفاز بثقة 154 صوتا في المجلس التأسيسي لإدارة المرحلة الانتقالية مقابل اعتراض 38 عضوا وتحفظ 11 .[2]تم الاتفاق بين الاحزاب الثلاثة على أن تستلم حركة النهضة رئاسة الحكومة ، وتم تعيين حمادي جبالي رئيسا لأول حكومة تحظى بالشرعية الانتخابية ، في حين عادت رئاسة الجمهورية لمنصف المرزوقي مؤسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، اما حزب التكتل برئاسة مصطفى بن جعفر فقد عادت له رئاسة المجلس الوطني التأسيسي . لم تكن صيغة الحكومة الائتلافية اختيارا مسبقا من الاحزاب الفائزة وإنما جاءت نتيجة لعاملين اثنين اولهما: القانون الانتخابي الذي اراد واضعوه تقليص احتمال الفوز الساحق لأي حزب حتى ولو كان كبيرا، وبالتالي قطع الطريق امام هيمنة اي حزب مثلما كان في العهد القديم ثانيهما: النهضة وجدت نفسها مضطرة للبحث عن حلفاء لأجل تشكيل حكومة ذات أغلبية تعددية بإشراكها لحزبين علمانيين وتقاسم السلطة معهم [3]. بهذا تكون تونس قد استوفت جميع المتطلبات الاربعة لتحقيق الشرعية الانتخابية والتي تمت مناقشتها من قبل الفرد ستيبان وخوان لينز بعد دراسة العديد من تجارب التحول في اوربا الشرقية وامريكا اللاتينية ، والتي تعتبر حاسمة في مثل هذه التحولات ،وهي ، الاتفاق الكافي على اجراء تشكيل حكومة منتخبة ، حكومة تصل للسلطة كنتيجة مباشرة لتصويت حر وشعبي ، امتلاك الحكومة الفعلي لسلطة وضع

سياسات جديدة ، السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تولدها الديمقراطية الجديدة لا يتعين عليها تقاسم السلطة مع الهيئات الاخرى بحكم القانون مثل القادة العسكريين او القادة الدينيين [4].

استلمت احزاب الترويكا الحكم بشرعية قانونية، افرزتها صناديق الاقتراع في انتخابات يشهد لها الجميع أنها حرة ونزيهة، مما جعل النهضة وشريكيها في الحكم يتصورون ان تشكيل حكومة الترويكا كان طبيعيا متناسين الاكراهات التي سيفرضها عليهم واقع متحول تتقاسمه التباينات الايديولوجية من جهة والمطالب الملحة من جهة اخرى، ويحدد خطوه شارع لايزال يعتبر نفسه في حالة ثورة

الشرعية وأزمة التسيير

واجهت الحكومة الترويكا وضعا صعبا وخطرا في مرحلة مفصلية تم فيها التحول من نظام لم يمتلك شرعية حقيقية لكنه فرض الامن والاستقرار بالقوة وحكم بمؤسسات وهياكل منتظمة وتمتلك الخبرة الى نظام يمتلك شرعية الانتخاب لكنه موصوف بقلة الخبرة ويرتكز على المبادرة والارتجال في الاستجابة لضغط الرأي العام[5] ولقد تقاسمت الاحزاب الثلاثة التي شكلت الحكومة مهامها ، وتحملت مسؤوليتها المزدوجة ، والتي تمثلت في صوغ دستور جديد اوكلت مهمة صوغه للمجلس الوطني التأسيسي ، واردفت للحكومة مهمة تسيير شؤون الدولة ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والامنية العاجلة، وتم توزيع المهام بشكل غير متكافئ بين الرئاسة والحكومة ،حيث وسعت صلاحيات رئيس الحكومة على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية،[6]اضافة الى التداخل بين صلاحيات كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة .

لم تكن تجربة النهضة وحليفيها في الحكومة هينة بالرغم من مشروعية وصولها الى الحكم عبر صناديق الاقتراع ، وذلك لأسباب تتعلق بعدم امتلاك احزاب الترويكا الخبرة الكافية للتسيير ، وكذلك لطبيعة المرحلة الانتقالية التي تتفاعل فيها قوى الحرس القديم والقوى الصاعدة مما يصعب الامر على القوى الجديدة التي استلمت الحكم اذ لم يكن هناك توافق لإدارة المرحلة وهذا ما حدث في تونس حيث أن احزاب الترويكا التي استلمت الحكم كلها من المعارضة ، اضافة الى هذا فإن الطموح بالتغيير لدى عموم الشعب الذي ينتظر تحقيق مطالبه دون تسويف اربك عمل احزاب الحكم التي وعدت في برامجها الانتخابية بتحقيق العدالة والعيش الكريم ، كما أن الاحزاب التي تحولت

للمعارضة بعد خسارتها في الانتخابات أصبحت تمثل عامل ضغط مضاعف على الحكومة خاصة في وجود الاستقطاب الايديولوجي.

هذه العوامل وغيرها خلقت بيئة عمل مأزومة في مرحلة حرجة من مراحل التحول نحو الديمقراطية، واجمالا وليس حسرا سنسوق اهم التحديات التي مثلت تهديدا لتجاوز المرحلة الانتقالية في الاتي.

ـ التحدي الزمني: الاختلاف حول المدة الزمنية التي تنتهي فيها صلاحيات عمل المجلس التأسيسي حيث رأت احزاب الترويكا اقل مدة هي سنة ونصف في حين رأت احزاب المعارضة الا يتجاوز عمل المجلس مدة سنة من يوم انتخابه

ـ الصلاحيات التي اقرها المجلس لنفسه حيث تحول من هيئة لصياغة الدستور الى برلمان يضطلع بمهام مراقبة عمل الحكومة وحتى رفع الحصانة عنها وكذا مراقبة الرئاسة

ـ التعارض حول صياغة الدستور خاصة بين الإسلاميين والعلمانيين فيما تعلق بمسائل الهوية

ـ روابط حماية الثورة والتي تشكلت بشكل عفوي إبان الثورة لحماية الأحياء، ولقد تم شرعنة عملها لاحقا، ومن بين مهماتها مواجهة الثورة المضادة ، مما جعلها محل خلاف سياسي ما بين أحزاب المعارضة والحكومة حول مدى شرعية وجودها في ظل وجود الجيش وقوى الامن الرسمية

ـ تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فعلى الرغم من الانتعاش الذي حققه قطاع السياحة من العام 2011 الى غاية منتصف العام 2013 حيث شهدت تونس اعمال عنف وارباك سياسي ساهم في تراجع اقبال السياح على تونس، اضافة الى مشاكل اخرى يعاني منها الاقتصاد التونسي

ـ تنامي ظاهرة العنف السياسي: عرفت تونس بعد العام 2011 تنامي ظاهرة العنف من استخدام القوة ضد المحتجين وكذلك ظاهرة الارهاب في جبل الشعانبي بالاضافة الى عمليات الاغتيال التي طالت رموز سياسية كبيرة معارضة شكري بلعيد ومحمد لبراهمي ،مما خلق أزمة سياسية حادة في تونس

تداعيات الوضع في مصر: انتهت التجربة الديمقراطية في مصر الى طريق مسدود بعد الاطاحة بالرئيس محمد مرسي مما ادى ببعض من المعارضة التونسية بمطالبة الجيش بالتدخل للإطاحة بحكومة الترويكا وحل المجلس الوطني التأسيسي [7]

الحوار وبناء شرعية التوافق

سوف نعالج في هذا المحور دور منظمات المجتمع المدني في إطلاق الحوار بين الفرقاء السياسيين وكذلك صوغ الدستور التوافقي وبناء حكومة وحدة وطنية

الحوار والخروج من الازمة

اشتدت الازمات السياسية حدة في تونس في العام 2013 ، وكثرت التجاذبات في صفوف النخبة السياسية خاصة بين الاسلاميين والعلمانيين ، وفي هذا يقترح الفرد ستيبان أنه وفي البلدان التي من المرجح أن يكون الصراع الديني فيها بارزا ، كلما قبلت الاحزاب الرئيسية العلمانية والدينية التسامح المزدوج ،كان ذلك أفضل في الممارسة العملية ، ذلك يعني حسب رأيه ان الاحزاب ذات الخلفية الدينية يجب أن تمتنع عن تأكيد المطالب الخاصة على أساس الوصول الى الاله،لممارسة سلطة قادرة علفى إبطال أوالغاء القوانين البشرية . كما يعني أن الاحزاب العلمانية يجب الا تنكر حق المواطنين المتأثرين بالدين في التعبير عن قيمه بشكل ديمقراطي في المجتمع المدني السياسي .[8]

يبدوا وكأن النخب التونسية سواء الاسلامية أو العلمانية قادرة فعلا على تجاوز الازمات السياسية والتي تحولت في العام 2013 الى ازمات امنية ، حيث ادى اغتيال شكري بلعيد في 6 ضباط /فبراير 2013 الى خلق ازمة سياسية حادة في البلاد حيث تكتلت قوى سياسية ذات ايديولوجية علمانية في الغالب ، وراحت تطالب باسقاط حكومة الترويكا ، وللخروج من هذه الازمة قدم رئيس حكومة الترويكا حمادي الجبالي القيادي في حركة النهضة مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تقوم باستكمال انجازات المرحل الانتقالية ، تعرضت هذه المبادرة الى الرفض من أحزاب الترويكا بما فيهم حزب النهضة الذي بنتمي إليه، وعلى إثر هذا الرفض فدم جبالي استقالة حكومته في 19 شباط / فبراير 2013 .[9]

تم تكليف علي لعريض قيادي في حركة النهضة، ووزير الداخلية في حكومة علي لعرض، بتشكيل حكومة جديدة، حاولت اطراف الترويكا أن تراعي فيها ضغط الاوضاع السياسية والأمنية، لهذا عملت على توسيع قاعدة المشاركة في الحكومة لتضم احزاب وشخصيات من خارج احزاب التحالف، ولكنة ابقت في نفس الوقت على صيغة الحكم المشكل للرئاسات الثلاثة، تم في 8آذار/ مارس 2013الاعلان عن حكومة علي لعريض.

بعد عملية الاغتيال الثانية التي استهدفت محمد الابراهمي ،اليساري المعارض عضو المجلس التأسيسي في25 تموز /يوليو 2013 تفجرت الازمة السياسية من جديد في تونس

وبشكل اقوى تجاوز الهيئات المنتخبة لصالح بناء مؤسسات خارج الاطر القانونية حيث تم الاعلان في 26تموز/يوليو 2013عن تأسيس جبهة الانقاذ الوطني ، والتي ضمت كتلتي المعارضة الليبرالية بقيادة حزب نداء تونس ، واليسارية بقيادة حزب الجبهة الشعبية ، كما ضمت اليها حركة تمرد السياسية وست عشرة منظمة مدنية وحقوقية .[10]

عبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة اهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب والمجتمع المدني والتي ستعمل على استكمال صوغ الدستور وعرضه على الاستفتاء، كما اعلنت عن تشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة، ترأسها شخصية وطنية تكون محل وفاق؛ تم حشد الشارع طيلة صيف 2013 تحت مسمى اعتصام الرحيل الذي شارك فيه الالاف من مؤيدي النواب الستين الذين استقالوا من المجلس الوطني التأسيسي.[11]

إن تعقد المشهد السياسي في تونس وحدّة الازمات السياسية التي واجهته يبين مدى هشاشة البنى الديمقراطية في مراحل الانتقال الاولى والتي لا يمثل فيها اجراء انتخابات حرة ونزيهة ضمانا لتحقيق الديمقراطية، إذ غالبا ما تتعرض الديمقراطية للانتكاس في حالات عدم توافق الفاعلين الرئيسيين، حيث تسمح المرحلة الانتقالية باختبار قدرة النخب السياسية على تجاوز خلافاتها الايديولوجية او الحزبية لصالح الوحدة الوطنية اولا والديمقراطية ثانيا.

في سياق المشهد السياسي التونسي المأزوم بين احزاب الترويكا من جهة والتي تستند الى الشرعية الانتخابية والقانونية واحزاب المعارضة التي تراهن على الشرعية الثورية من جهة أخرى، بات أن الوضع يسير نحو الانسداد على شاكلة ما حدث في مصر، لكن المؤسسة العسكرية في تونس بقيت على الحياد من الفرقاء السياسيين مما لم يرجح كفة القوة لصالح اي جهة، الامر الذي أنذر بدخول تونس في مأزق طويل الامد.

وبحثا عن مخرج من هذه الازمة، بادرت اربعة من منظمات المجتمع المدني (الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، وعمادة المحامين) قامت هذه المنظمات الاربعة بوضع خارطة طريق تتكون من ثلاثة بنود

تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة غير حزبية، وإقرار مشروع الدستور، وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات.[12]

المصادقة على الدستور وتشكيل حكومة التوافق

انطلق الرباعي الراعي للحوار ونعني به منظمات المجتمع المدني السابق ذكرها في إدارة جولات الحوار بين واحد وعشرون حزبا تتوزع بين منتمين للترويكا الحاكمة ومنتمين لأحزاب المعارضة ، قعت أطراف الحوار على خارطة طريق اقترحها الرباعي الراعي للحوار الوطني يوم 17 كانون الاول /ديسمبر 2013 ، والتي جرى الاتفاق عليها من الاطراف السياسية في 5تشرين الاول /اكتوبر 2013 ؛ على استكمال اعمال المجلس التأسيسي ،واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك في مدة لا تتجاوز اسبوعا واحدا ، وإصدار القانون الانتخابي في مدة اقصاها اسبوعان ، وتحديد المواعيد الانتخابية في اسبوعين ، والتصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز اربع اسابيع ، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات [13].

في 26 كانون الثاني /يناير 2014 صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور كاملا وبأغلبية ساحقة ، حيث وافق عليه 200 نائب من إجمالي عدد الاعضاء البالغ عددهم 216 بسبب وفاة النائب محمد البراهمي ،وفي اليوم الموالي وقع الرؤساء الثلاثة الذين يمثلون الترويكا الحاكمة الدستور وهم المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية ،وعلي لعريض رئيس الحكومة ، ومصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي .وبتاريخ 28 كانون الثاني / يناير2014 حصلت حكومة مهدي جمعة على ثقة المجلس الوطني التأسيسي ، وأكد مهدي جمعة رئيس الحكومة على استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية بتهيئة البلاد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة .[14]

هكذا استطاعت تونس أن تتجنب انتكاسة التجربة الديمقراطية مثل التجربة المصرية بفعل التباينات الايديولوجية، والاغتيالات السياسية، وما كان ذلك ليحدث لولا توافر عوامل واهمها حياد الجيش، وجود مجتمع مدني قوي، المرونة الايديولوجية التي ابدتها حركة النهضة في مرحلة مفصلية [15]، طبيعة النخبة السياسية التونسية

ـ حياد الجيش: من بين الاسباب الاكثر شيوعا لنجاح المرحلة الانتقالي في تونس هي طبيعة جيشها فالقوات المسلحة التونسية هي الاصغر عربيا، كما أن عملية تحييد الجيش ال\ي ظل عاطلا عن أي دور كان عاملا حاسما في بقاء الجيش على الحياد من\ بدء الثورة وخلال المرحلة الانتقالية. مثل موقف الجيش من الاطراف السياسية المتنازعة نقطة الحسم الرئيسة والتي اجبرت الجميع على الاتجاه نحو الحلول السلمية وفي إطار حوار

يؤسس لقاعدة توافق وطنية، وبهذا ذهبت طموحات بعض الاحزاب العلمانية التي سعت لإبعاد النهضة من المشهد السياسي تحت ذريعة او أخرى.

ـ مجتمع سياسي: إن وجود مجتمع سياسي تتمكن مكوناته بالقدرة على التفاعل والمساومة وتقديم التنازلات يعد ركيزة اساسية لتحقيق انتقال سلس وسلمي، وتتحدد فاعلية المجتمع السياسي من خلال قدرته على مد الجسور مع الاخرين بمن فيهم عناصر من النظام السابق، وتمثل تونس مثالا على هذا من خلال تطبيقها للعدالة الانتقالية، والعزل السياسي، والقدرة على المساومة والتنازل [16]

ـ مرونة حركة النهضة: لعبت حركة النهضة دورا محوريا في انجاح التوافق في تونس وذلك لسببين الاول هو قبولها فكرة التنازل عن الحكم بعد فوزها في الانتخابات

الثاني: النقاط الخلافية في الدستور والتي اولاها اعضاء حركة النهضة اهتماما كبيرا خاصة ما تعلق تتعلق بمسائل الهوية من مثل دسترة التشريع بالاحام الاسلامي ، حقوق المرأة والعلاقة بينها وبين الرجل هل هي المساواة أم التكامل ، مسألة الميراث ، وقضية التجديف وسب الاديان ، حيث أن تناغوا هذه القضايا ذعرا كبيرا لاسيما مناصري العلمانية المخلصين [17]. وفي هذا الصد علق راشد الغنوشي على تنازل النهضة في الكثير من نقاط الاختلاف في الدستور مع الاحزاب العلمانية بقوله إن اعتماد حركته للفصل الاول من دستور 1959 يعد انتصارا لدولة الديمقراطية المسلمة، واضاف أن التونسيين بمختلف انتماءاتهم السياسية مجمعون على أن الاسلام دينا للدولة، لكن بعضهم يتوجس من الشريعة بسبب التطبيقات السيئة لها في العصر الحديث، إن اعتماد الفصل دون تغيير هو تنازل عن لفظ لا يتفق حوله التونسيون وقبول لفظ يقبله الجميع، والدساتير تبنى على المشترك وليس على المختلف فيه

. مجتمع مدني : وجود مجتمع مدني يتميز بقدر من الحيوية ، وهو أمر تجسد في تونس من خلال الدور البارز الذي قامت به منظمات المجتمع المدني من خلال اطلاق خارطة الطريق ورعاية الحوار ، وممارسة نوع من الضغوط من أجا التوافق[18] . بعد نجاح الحوار قال راشد الغنوشي، لأول مرة في تاريخ تونس يقود المجتمع المدني الطبقة السياسية.

الخاتمة :

كشفت المرحلة الانتقالية في تونس من بداية العام 2011 مع تشكيل اول حكومة انتقالية برئاسة محمد الغنوشي إلى غاية حكومة التوافق برئاسة مهدي جمعة ، عن صعوبة

المرحلة الانتقالية ، وكذلك خصوصية كل تجربة واختلافها عن التجارب الاخرى حتى وإن اتفقت في السياق ، وفي طبيعة التحول إلا أن مسار الانتقال في تونس يبقى مختلفا عن باقي التجارب العربية وذلك للنجاح النسبي الذي عرفته التجربة الديمقراطية في تونس ، بالرغم من وجود تحديات كادت تعصف بعملية التحول الديمقراطي ، هذا ما جعلنا نقف على عوامل النجاح التونسي من خلال الاستنتاجات التالية

ـ إن حكومة الاغلبية التي تستند للشرعية الانتخابية لا يمكنها إنجاح مرحلة انتقالية تتقاطع فيها تيارات مختلفة، وهذا ما حدث مع حكومة الترويكا الاولى والثانية، اذ تأكد ان البناء الديمقراطي يقوم على التوافق الموسع وليس على المحاصصة الحزبية

ـ وجود منظمات مجتمع مدني قوية ومحايدة يمثل القاعدة الخلفية للتخفيف من حدة الاحتقان السياسي وبناء جسور التوافق

ـ الاستقطاب بين الاسلاميين والعلمانيين لا يمثل عامل نسف للتجربة الديمقراطية اذ ثبت من خلال العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي في اندنوسيا والسينغال وغيرها نجاح الديمقراطية في حضور الدين، وكذلك من خلال تجربة تونس التي اظهرت فيها احزاب السياسية تعايشا وقدمت انموذجا قابلا للتعميم

ـ تمثل إبعاد المؤسسة العسكرية عن السياسة في حال عدم المساس بالوحدة الوطنية ضمان للاستقرار وذلك بالبقاء على نفس المسافة من كل الاحزاب، مع عدم وجود رغبة لدى العسكريين في الاستحواذ على الحكم

ـ نجاح الديمقراطية لا يتوقف على بناء المؤسسات الشرعية، بل يتعدى ذلك الى خيارات الفاعلين الرئيسين ومدى التزامهم بقواعد اللعبة الديمقراطية.

الهوامش[1]

1اماني صالح دياب العرعير،الانتخابات والتحول الديمقراطي : دراسة بين النموذجين التونسي والمصري 2011-2016 ، مذكرة لنيل متطلبات الماجستير ، جامعة النجاح غزة . ص 121.

[2] انور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق ، مجلة سياسات عربية، ص. 73.

[3] صلاح الدين الجورشي ، "ربيع تونس التأرجح بين الامل والخوف " ، العرب بين مآسي الحاضر واحلام التغيير اربع سنوات من الربيع العربي . بيروت : مؤسسة الفكر العربي ،ط1 ، 2014 ،ص 24.

[4] Alfred Stepan tunisia s trensition and the twin toleration journelof DemocracyVolume 23Numbr2April 2012p90

[5] عبد اللطيف الفلالي ،الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012 ،ص 313 .

[6] عائشة التائب ،الترويكا الحاكمة في تونس حصاد العام من صعوبات الممارسة وجسامة التحديات ، مجلة السياسات العربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات العدد 1 ،اذار مارس 2013 ،ص74 ،

[7] انور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص ص 76 . 80 .

[8]الفريد ستيبان ، مرجع سابق ، ص 94 .

[9]علي الدين هلال وآخرون ، حال الامة العربية 2013 . 2014 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2014 ، ص 179 .

[10]انور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق ، مرجع سابق. ص 75 .

[11]المرجع نفسه ، ص 74 .

[12]علي الدين هلال وآخرون . مرجع سابق ، ص 180 .

[13]انور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التتوافق ، ص 81 .

[14]علي الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص 180 .

[15]محمد رضا الاجهوري ، مستقبل الحالة التونسية فيما بعد المرحلة الانتقالية ،تعقيب حسن نافعة ، مجموعة مؤلفين ، مستقبل التغيير في الوطن العربي بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2016 ص 194 .

[16] حسن الحاج علي احمد، اطوار الانتقال الديمقراطي ، مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير ، بيروت ،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، 2015 . ص 103.

[17]مونيكا ماركس ، " أي اسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور ":معهد بروكنجر ،الدوحة ، 2014 ،ص 17.

[18] علي الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص 181 .